التحضير ، وقدمت لها تسهيلات حكومية ، من المحافظين ورؤساء المجالس البلدية والقروية ، والامن العام ، واستخدمت المدارس والمرافق العامة لهذه الاحتشادات ، وغطيت اعلاميا على نطاق واسع . لقد كانت مهمة هذه الاجتماعات ، الدعوة للانتساب للاتحاد ، وشرح أهدافه والرد على تساؤلات المواطنين ، وكانت مثل هذه الاجتماعات تتوج بارسال برقيات الولاء للملك والنظام والاتحاد الوطني . وليس من المبالغة في شيء، أن نشير الى الطابع القسري والزجري الذي تتم فيه هذه الاحتشادات ، اذ عوضا عن أساليب القسر المادي في تجميع المواطنين وحشرها في هذه الاجتماعات ، فان الارهاب المعنوي والسياسي كان يلعب تأثيره الخطير ، كما ان اليأس وروح التملق للسلطة منعا لشرورها ، كانا يدفعان المواطنين الى ندوات الاتحاد الوطني التي لم يكن لهم فيها من دور سوى تلقي الركام اللفظي الرسمي ، والقمع الايديولوجي الجديد . وفي أحد هذه الاجتماعات يقول مصطفى دودين صراحة « ان الانتساب اختياري ، وليس اجباريا ، ولكن لا مجال للانعزال عن مسيرة هذا البلد ، والذين يبقون خارج تنظيمات الاتحاد سيظلون بمعزل عن أبناء البلد »(٢١).

ان نشاط الاتحاد الوطني التعبوي باتجاه دفع المواطنين للانتساب للاتحاد الوطني ، قد توج بالدعوة الى المؤتمر العام للاتحاد الوطني في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧١ . وقد دعي الى هذا الاجتماع ٢٤٠٠ شخص يمثلون المحافظات في الضفتين . وكان التمثيل موزعا بنسبة النواب عن كل محافظة مضروبا بأربعين ، وكانت كل محافظة تختار ممثليها الى المؤتمر العام(٢٢). وكما ينص النظام الاساسي المؤقت للاتحاد الوطني ، فانه ينبثق عن المؤتمر العام مجلس للاتحاد يتألف من ٣٦٠ عضوا ، بينهم ٢٤٠ عضوا يتم انتخابهم من اعضاء المؤتمر العام ، فيما يتم تعيين ١٢٠ عضوا من قبل الملك ، على أن يكونوا من أعضاء المؤتمر العام . ويظل مبدأ التعيين قائما « الى أن تزول آثار العدوان »(٢٣). وكذلك الحال مع اللجنة التنفيذية العليا ، اذ ينص النظام الاساسي المؤقت للاتحاد على انتخاب ٢٤ عضوا من أعضاء مجلس الاتحاد للجنة التنفيذية العليا ، وعلى تعيين الملك للاعضاء الاثني عشر الآخرين في اللجنة(٢٤). وفي المؤتمر العام الاول ، الذي عقد في الموعد المقرر ، جرى عرض الميثاق وتم اقراره ، كما اختير الملك رئيسا أعلى للاتحاد والامير حسن نائبا للرئيس . وخلافا لمواد النظام الاساسي السالفة ، فقد كلف المؤتمر العام الملك اختيار لجنة تنفيذية عليا مؤقتة للاتحاد ، الى حين انعقاد المؤتمر العام الثاني في شهر آب ١٩٧٢ ، وفي مطلع كانون الاول ١٩٧١ أصدر الملك قرارا بتشكيل اللجنة التنفيذية ، وكانت تتألف من ٣٦ عضوا ، بينهم ستة وزراء ، وعدد من الاعيان والنواب ، وثلاث سيدات(٢٥).

مما مر يتبين دون اي لبس ، انه رغم التصفية الرجعية التي تطبع تكوين الاتحاد ، والتي تكفل وصول ممثلي البيروقراطية الاكثر امتثالا الى المؤتمر العام ، فان الاطارات العليا في الاتحاد ، تخضع لمبدأ التعيين ، الذي يكفل خضوع الاتحاد لكوادر قيادية منتقاة ، ومضمونة الولاء . ان الاتحاد الوطني والحال كذلك، ليس اكثر من مؤسسة بيروقراطية، تفتقر الى الحد الادنى من الديمقراطية ، حتى عندما تتعامل الفئة المهيمنة على السلطة مع قاعدتها الاجتماعية .

[٩]

سبق أن أشرنا ، ان الاتحاد الوطني يطرح نفسه ، ليس على انه حزب طبقة أو فئة من هذه الطبقة ، وانما على أساس تنظيم عام لكل المجتمع ، فلماذا يصر على هذا ، في الوقت الذي تعامله الغالبية الساحقة من الجماهير على انه حزب الفئة المسيطرة على السلطة ، ويبدو ذلك جليا في استفسارات المواطنين التي تنصب على علاقة الاتحاد بالحكومة القائمة (آنذاك : حكومة وصفي التل) وما هو مصير الاتحاد في حال مجيء